S/2003/423

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
14 April 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تعليقات حكومتي على تقرير هيئة الخبراء (S/2003/223) التي أنشئت عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٢٥ (٢٠٠٢) (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو عملتم على لفت انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة وضميماتها وتعميمهما كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد عبدي **حاشي**
الممثل الدائم لجمهورية الصومال
لدى الأمم المتحدة

160403 160403 03-32467 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ نيسان أبريل ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة

ترحب الحكومة الوطنية الانتقالية الصومالية بتقرير هيئة الخبراء التي أنشئت عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ وباعتماد القرار ١٤٧٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وتقدر هذه الحكومة مشاعر القلق العميق التي أعربت عنها هيئة الخبراء من مسألة تواصل تدفق الأسلحة إلى الصومال انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢).

وترحب الحكومة الوطنية الانتقالية بتمديد ولاية هذه الهيئة. وترحب الحكومة كذلك بما خلصت إليه الهيئة وهو أنه من بين البلدان المجاورة للصومال، ما برحت حكومة إثيوبيا وأمراء الحرب الصوماليين المفضلين لديها يشكلون المنتهكين الرئيسيين لحظر الأسلحة المفروض على الصومال.

وتتفق الحكومة الوطنية الانتقالية مع الهيئة في رأيها بشأن ضرورة إنفاذ حظر الأسلحة المفروض على الصومال بطريقة صارمة وبضرورة فرض عقوبات على منتهكيه (سواء كانوا دولا أم أفرادا).

١ - تعاون الحكومة الوطنية الانتقالية

رأت الهيئة في تقريرها أن ''عددا من الدول والحكومة الوطنية الانتقالية لم تتعاون معها تعاونا كاملا في مجال ما أجرته من تحقيقات''. ولم تقم الهيئة بزيارة مقديشو لأن الأمم المتحدة منعتها من ذلك لأسباب أمنية. غير أن الهيئة اجتمعت في إلدوريت، كينيا، مع مسؤولين رسميين كبار في الحكومة الوطنية الانتقالية كانوا يحضرون مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال.

وأثناء هذا الاجتماع في إلدوريت، كينيا، تعاون مسؤولو الحكومة الرسميون تعاونا كاملا مع هيئة الخبراء.

وموضع الخلاف الوحيد كان الرسالة المؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ التي وجهتها الهيئة إلى الحكومة الوطنية الانتقالية والمرفقة بهذه الوثيقة لتسهيل الرجوع إليها. وطلبت هذه الرسالة، من بين ما طلبته، أن تقدم الحكومة الوطنية الانتقالية ''وثائق تتضمن سردا كاملا لإيرادات هذه الحكومة ومدفوعاتها منذ تشكيلها ونفقاتها منذ توليها مقاليد السلطة''.

واعتبرت الحكومة الوطنية الانتقالية أن الطلبات الواردة في هذه الرسالة تقع خارج حدود سلطة الهيئة وتنم عن تطفل شديد. وترى الحكومة أن طلب معلومات عن برامج شراء الأسلحة والمبالغ المالية التي أُنفقت على هذه البرامج، هذا إذا صح وجودها، شيء، وطلب الهيئة، التي عينت نفسها كمدقق للحسابات، ''وثائق تتضمن سردا كاملا لإيرادات ومدفوعات'' حكومة أجنبية ما، شيء آخر. وتعتقد الحكومة أن فحوى رسالة الهيئة غير مناسبة وعليه لا تستحق الرد. وفي هذا السياق، تعرب الحكومة من جديد عن دعمها لهيئة الخبراء وستواصل التعاون معها تعاونا كاملا.

٢ - المساعدات التي تقدم إلى الحكومة الوطنية الانتقالية

يذكر التقرير أن بعض البلدان زودت الحكومة ببعض المساعدات العسكرية في شكل ''أزياء عسكرية وتدريب للشرطة وأسلحة صغيرة''.

أولا، نتيجة لانهيار دولة الصومال في عام ١٩٩٠ ، تفكك الجيش الوطني الصومالي والشرطة التابعة للدولة. و لم تقم الحكومة الوطنية الانتقالية لدى تشكيلها في عام ٢٠٠٠ وبعده بإنشاء جيش وطني. وإذا لم يكن مثل هذا الجيش موجودا، تنتفي الحاجة إلى المساعدات العسكرية.

ثانيا، شكلت الحكومة قوة للشرطة لحفظ القانون والنظام إذ يتعذر على أي حكومة في أي بلد العمل بدونها. وتحتاج قوة من هذا النوع إلى أزياء عسكرية وإلى التدريب وغيره.

ثالثا، تود الحكومة لفت الانتباه إلى نطاق الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢)، التي تم تحديثها باعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٥٦ (٢٠٠١). وتنص الفقرتان ٢ و ٣ من هذا القرار على بعض الاستثناءات على حظر الأسلحة المفروض على الصومال، التي لم تتضمن أو تستثني أي شكل من أشكال التدريب أو المساعدات التقنية. وعلاوة على ذلك، استثنى القرار ١٣٥٦ (٢٠٠١) ''المعدات العسكرية غير المميتة المستخدمة في الأغراض الإنسانية أو الوقاية فحسب''. والأزياء العسكرية التي تقدمها بلدان صديقة إلى الحكومة الوطنية الانتقالية غير مميتة وهي تستخدم لأغراض وقائية وإنسانية.

رابعا، طلب مجلس الأمن في البيان الرئاسي (S/PRST/2001/30) الصادر في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ من الأمين العام، في جملة أمور، أن يتخذ الخطوات التالية دعما لعملية السلام في الصومال: ''إعداد مقترحات بشأن الطريقة التي يمكن للأمم المتحدة أن تقدم من خلالها المزيد من المساعدات في تسريح أفراد الميليشيات وتدريب أفراد الشرطة التابعين للحكومة الوطنية الانتقالية''.

وطلب مجلس الأمن في البيان الرئاسي (S/PRST/2002/8) أيضا من الأمين العام أن يقوم، في جملة أمور، بتضمين ''الأنشطة التحضيرية التي تنفذ في الميدان لإنشاء بعثة شاملة لبناء السلام، العنصر التالي:

تدريب الشرطة بهدف وضع معايير موحدة لإنفاذ القوانين في أرجاء الصومال كافة.

والخلاصة واضحة هنا. إذ أن تدريب قوة للشرطة وتزويدها بأزياء عسكرية لا ينتهكان حظر الأسلحة وهما يتسقان مع الاستثناءات التي وردت في قرار مجلس الأمن ١٣٥٦ (٢٠٠١) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١ ومع الأمور التي طلبها مجلس الأمن من الأمين العام كما وردت في البيانين الرئاسيين الآنفي الذكر.

٣ - وكالات راعية

توصي هيئة الخبراء بإنشاء ''هيئات راعية تخول سلطات تنظيمية'' في الصومال وهي: هيئة تعنى بشؤون المجال الجوي في الصومال، وهيئة انتقالية للإشراف على الإدارة البحرية في الصومال، وصندوق ائتماني صومالي. وتعتري الحكومة الوطنية الانتقالية مخاوف شديدة للغاية إزاء هذه التوصيات.

فأولا، ليس هناك أساس قانوني أو سابقة لإنشاء هذه ''الهيئات الراعية'' في دولة عضو في الأمم المتحدة. ونرى أن عملية من هذا النوع تشكل تعديا على سيادة الصومال واستقلاله.

ثانيا، ثمة خيار قابل للتطبيق وعملي أكثر من هذه ''الهيئات الراعية''، وهو مواصلة تمكين المجتمع الدولي للحكومة الوطنية الانتقالية من خلال المساهمة بطريقة فعالة ودائمة في إقامة المؤسسات وتمتينها.

ثالثا، إن من شأن إنشاء أي من هذه ''الهيئات الراعية'' أن يؤدي إلى فرض قيود لا لزوم لها على سير أعمال الحكومة الوطنية الانتقالية أو أي حكومة وحدة وطنية تنبثق من مؤتمر المصالحة الوطنية في الصومال المنعقد حاليا في كينيا.

وتود الحكومة الوطنية الانتقالية الإعراب عن تقديرها لمجلس الأمن على عدم إدراجه هذه الوصية بالتحديد في قراره ١٤٧٤ (٢٠٠٢).

٤ - حظر الأسلحة/نزع السلاح

أوصت هيئة الخبراء بوضع ''قائمة بالأفراد الذين يُعتقد أنهم ينتهكون حظر الأسلحة انتهاكا واضحا'' بغرض فرض عقوبات محددة الأهداف عليهم.

وتؤيد الحكومة الوطنية الانتقالية هذا الاقتراح. غير أن ما يعادل ذلك أهميةً هو قيام لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال بوضع قائمة بالدول التي تنتهك حظر الأسلحة بغرض فرض جزاءات عليها.

إن معظم أمراء الحرب المشاركين في الصراع الصومالي يفتقرون إلى الموارد المالية الكافية لشراء الأسلحة من خارج الصومال. وهم يعتمدون على الدول التي تساندهم مثل إثيوبيا. وقطع هذا المصدر الرئيسي لتوريد الأسلحة ضروري للغاية ويشكل الخطوة الأولى على طريق نزع السلاح في الصومال.

ويحدد تقرير الهيئة دولة واحدة ما برحت تنتهك منذ فترة طويلة حظر الأسلحة المفروض على الصومال. وهذه الدولة هي إثيوبيا. ونحن نحث مجلس الأمن على اتخاذ التدابير المناسبة لفرض جزاءات عليها.

وأخيرا، تود الحكومة الوطنية الانتقالية الإعراب من جديد عن استعدادها للتعاون بشكل تام مع هيئة الخبراء، وذلك بغرض تعزيز السلام والأمن في الصومال.

Enclosure

27 December 2002

Excellency,

I have the honor to address you in my capacity as member of the Panel of Experts established pursuant to Security Council Resolution 1407 (2002) concerning Somalia (S/2002/951). We have the mandate to investigate methods of arms transfers into Somalia, and the financing of these transfers, which are in violation of UN Security Council Resolution 733 (1992) from 23 January 1992. The results of our investigation will be reported to the UN Security Council by end of February.

In order to establish a clear understanding of all funding patterns, which may contribute to hostilities in Somalia, we request the following from officials of the TNG:

- Documents reflecting the full accounting with all income and disbursements of the TNG since its inception, reflecting the complete financial income and expenditures of the TNG since its establishment;
- All documents reflecting efforts by the TNG to obtain or effect the release of funds or properties which by order of foreign jurisdictions were frozen or seized during past Somali governments;
- A list of all properties either currently in official use by TNG representatives as well as any agreements which may have been generated by TNG or its officials in the process of divesting such properties either in Somalia or in any other country;
- All documents or memoranda received or generated by TNG or its officials as part of efforts to procure new Somali currency and
- All documents or memoranda received or generated by TNG or its officials in its efforts to obtain armaments, munitions, as well as recruit military assistance or protection services.

We would appreciate it if the TNG will contact Mr. Enrico Carisch, Consultant to the Panel of Experts on Somalia on arrangements for the submission of documents. His e:mail address is rico.carisch@rcn.com. As you are well aware of the urgency of this request, I would be grateful if these documents could be provided but no later than 15 January 2003.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Ernst Jan Hogendoorn
Member, UN Panel of Experts on Somalia
Security Council resolution 1425 (2002)

His Excellency
Mr. Ahmed Abdi Hashi
Permanent Representative of Somali Republic
to the United Nations
New York